وفى ضوء ذلك يتضح موقف النحاة العرب من الصلة بين الفصحى واللهجات فى الآتى :

أولا : أن عدم التفريق أصلا بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعى لاستعمالها ، وهو لم يتفق مع واقع الأمر فى اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد ، فقد وجه النحاة نظرهم إلى اللغة من زاوية الفصحى فقط ، فأهملوا بذلك الواقع الاجتماعى للغة ، وظل ما لدينا عن اللهجات قاصراً عن إعطاء صورة كاملة مفيدة عن استعمالها وتطورها حتى اليوم .

ثانياً : أن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التى وثقوها ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب فى تلك الدراسة ، من بناء القواعد على ظواهر لهجية ، ومن اختلاف الآراء حول المسائل اعتمادا على ما ورد من بعض القبائل ، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى فى نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر ، والاطلاع على أحد المطولات النحوية — كالأشمونى مثلا — يدل على ذلك المعنى ويؤيده ،

وفى فهمى أن جهودنا الآن ينبغى أن تتجه إلى أمرين يتكاملان معا ، أولهما : فى المادة اللغوية التى نص فى كتب النحو على أنها منسوبة إلى إحدى اللهجات ، والنظر فيها فى ضوء النصوص الموثقة عن عصر الاستشهاد لمعرفة مدى استخدامها فى الفصحى ، فيثبت منها ما تمثلته ، وشاع استعماله فيها ، باعتباره عنصرا من عناصرها ، ويتوقف فيما لا يثبت له ذلك ويترتب على ذلك تصفية الآراء والخلافات التى بنيت عليها ، فأدت إلى صعوبة النحو العربى واضطراب مسائله .